

الصراع الدولي حول المياه بين الامن القومي الداخلي والقانون الدولي: حالة سد النهضة والصراع المصري الاثيوبي

The international conflict over water between internal national security
and international law: The case of Al Nahda Dam and the Egyptian-
Ethiopian conflict

زيام عبد النور. المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية،

Abdenourziam81@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2023/04/02 تاريخ القبول: 2023/05/07 تاريخ النشر: 2023/06/05

الملخص

تحاول الدراسة تسليط الضوء على الصراع حول مياه الأنهار الدولية، وما يتعلق بتباين الرؤى فيما بين دول النهر حول قضايا تقاسم المياه وسبل تسوية هذه القضايا، كذلك الوقوف على العوامل المسببة للصراعات حول مياه الأنهار الدولية بالنظر للمؤثرات و الانعكاسات على الامن القومي و المائي لدول المصب، لذا نجد محاولات و تضافرت الجهود الإقليمية والدولية لتنظيم مياه الأنهار الدولية وإيجاد نظام يكفل الاستفادة الكاملة للجميع وتجنب الصراعات حول المياه ، كما بُذلت عدة محاولات لتقنين القواعد العرفية والدولية المتعلقة بالأنهار الدولية والمجاري المائية. كل ماسبق جاء بالاستناد على سد النهضة و الصراع المصري الاثيوبي كدراسة حالة.

الكلمات المفتاحية: الصراع الدولي حول المياه، النهر الدولي، القانون الدولي، سد النهضة.

Abstract

The study attempts to shed light on the conflict over the waters of international rivers, and what is related to the divergence of visions among the river countries on issues of water sharing and ways to settle these issues, as well as to stand on the factors causing conflicts over the waters of international rivers in view of the effects and repercussions on the national and water security of the downstream countries, Therefore, we find attempts and concerted regional and international efforts to regulate the waters of international rivers and create a system that guarantees full benefit for all and avoid conflicts over water. Several attempts have also been made to codify customary and international rules related to

international rivers and watercourses. All of the above was based on the Renaissance Dam and the Egyptian-Ethiopian conflict as a case study.

Keywords: the international conflict over water, the international river, International law, Al nahda Dam

المؤلف المرسل: زيام عبد النور. Abdenourziam81@gmail.com

مقدمة:

يعتبر الماء من أساسيات حياة الفرد، ومورد له أهمية جعلته محمدا هاما لصنع سياسات الدول الداخلية والخارجية خاصة في شقها المتعلق بالبعد الجيوبوليتيكي والاستراتيجي للدول. فتوفير هذا العنصر الحيوي من أولويات الدول ومسؤولياتها الأساسية اتجاه شعوبها. ومن هنا دخل هذا المتغير في حسابات المنظرين للسياسات الدولية ومن يعمل على رسم استراتيجيات الدول، خصوصا الدول المتقدمة المتحكمة في التكنولوجيا والقوة العسكرية.

ومن هذا المنطلق فإن الدول التي تمتلك الماء بالطبيعة الجغرافية تعمل على الحفاظ على مخزونها وتأمينه. فحظوظ الدول من الموارد المائية تختلف تبعاً لموقعها في الأقاليم الرطبة أو الجافة ووفقاً لاتساعها وما تحتويه من أنهار وبحيرات عذبة ولأن الحدود السياسية لم تنطبق على الحدود الطبيعية لأحواض الأنهار فقد توزعت أراضي الحوض الواحد على أكثر من دولة فتصبح مصادر المياه مشتركة بين العديد من الدول، ممّ قد يسبب صراعات بين هاته الدول ويجعل من نعمة الماء قد تؤدي إلى حروب سببها الرئيسي هو البحث عن العنصر الهام الذي يضمن البقاء، فمعظم دول المنبع إن لم نقل الكل والتي تنبع من أراضيها المياه تحاول أن تسيطر على أكبر قدر ممكن من المياه ، وتبحث بشتى الطرق عن كيفية تمكنها من تحويل كميات كبيرة من المياه وتخزينها إن استطاعت ذلك، وهذا ما من شأنه أن يسبب أضرار لدول المصب أو الدول التي يمر بها المجرى المائي، فهذا التصرف سيؤدي لنقص في حصص الدول من المياه وما ينجر عنه من انعكاسات على الامن القومي و المائي للدولة و الامن الانساني .

وهو ما ينطبق على حالة مصر و بناء اثيوبيا سد النهضة و الذي اعتبرته مصر تهديدا لأمنها المائي ويرقى لمستوى التهديد الوجودي لها و لأمنها القومي وعليه سستتمحور الدراسة في البحث حول محورية

الامن المائي ومدى أن تكون أزمة المياه سببا في الصراع الدولي ومهددا لأمن الدولة والفرد بناء على حالة سد النهضة و الصراع المصري الاثيوبي.

وعليه تم طرح المشكلة البحثية التالية :الى أي مدى يشكل سد النهضة الاثيوبي على مياه نهر النيل تحديًا وتهديدا للأمن المائي و القومي المصري رغم الاتفاقيات الدولية النازمة للمياه المشتركة؟
وتندرج تحت هذه المشكلة البحثية تساؤلات فرعية:

- ماهي اسباب قيام ونشوب الصراعات حول المياه وتأثيراتها؟
- الى أي مدى يهدد سد النهضة الامن المائي و القومي المصري ؟
- ما هي ابعاد وخلفيات وتبعات قيام اثيوبيا بمشروع سد النهضة ؟
- كيف تعامل المجتمع الدولي من منظور القانون الدولي مع الصراع الاثيوبي المصري حل المياه ؟

01_عوامل وأسباب قيام الصراع الدولي حول المياه:

هناك العديد من العوامل والأسباب التي تساعد على ظهور ونشوب الصراع حول المياه بين الدول النهرية فلا تنحصر عوامل الصراعات حول المياه الدولية على المورد في حد ذاته، فهذا النوع من الصراعات يتميز بالتعقيد وتتداخل فيه جملة من العوامل (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية...) ليسلك بعدها أبعادا مختلفة، وعموما يمكن التطرق إلى العوامل المساهمة في تحريك الصراعات حول المياه بتصنيفها حسب طبيعتها على النحو التالي:

- 1- **العوامل الطبيعية:** تشكل العوامل الطبيعية غالبا الأسباب الجوهرية للصراع وهي تتمحور حول:
_ **الندرة:** في هذا أشارت لجنة الأمم المتحدة، إلى أن الموارد المائية العذبة المتاحة لمختلف المناطق والقارات في العالم خلال العقد الماضي في انخفاض ملحوظ في نصيب الفرد من المياه من 12.900 م³ في السنة في عام 1970 إلى 7.600 م³ في عام 1996 ،أي أن نصيب الفرد تناقص بمعدلات خطيرة وصلت إلى 40% خلال ربع قرن، وأعلن البنك الدولي في شهر سبتمبر عام 1995 م أن نقص المياه يهدد أكثر من 80 دولة وأن 40 % من سكان العالم يعانون من ظروف معيشية لا تتوفر فيها أبسط قواعد الصحة العامة، ومن المناطق التي تشكو من ندرة المصادر المائية منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كما أكد العلماء في دراسة نشرتها مجلة "ساينس جورنال" العلمية الأمريكية أن استهلاك البشر من المياه العذبة في القرن الحالي سيصل إلى أقصى حدود الموارد المتاحة منها حاليًا. وحذرت الدراسة من أن الموارد المائية

ستصبح مشكلة أكبر مما يتوقعها بعض الخبراء الآن، وأضافت أن الانطباع السائد بأن موارد المياه العذبة المتجددة على الكرة الأرضية وفيرة جدًا وبدرجة تكفي لحاجات المستقبل والإنتاج والغذاء والتنمية هو انطباع قائم على أساس ضعيف، حيث زادت الاستخدامات المائية على مستوى العالم خلال القرن العشرين بمقدار أربعة أمثال ما كانت عليه من قبل، ومن المتوقع أن يقل نصيب الفرد من المياه العذبة المتجددة على مستوى العالم ليصل إلى ثلث ما هو عليه الآن. (محمود، 2006، صفحة 09)

- ظاهرة تغير المناخ: وتشير الدراسات إلى وجود خطر جسيم من تغير المناخ العالمي تغييراً هائلاً بحلول نهاية القرن الحادي والعشرين، حيث ويؤثر تغير المناخ على توافر المياه العذبة والتحكم فيها، فالمناخ العالمي يشهد في العقود الأخيرة تغيرات ملحوظة بسبب ارتفاع درجة حرارة الكرة الأرضية، وتآكل طبقة الأوزون مما يؤدي إلى تغير واختلاف تساقط المطر وتباين كمياته وامتداد الجفاف إلى بعض المناطق خاصة المناطق المتضررة أصلاً بمنطقة الشرق الأوسط. (البحيري، 2016، صفحة 38)

ويفاقم تغير المناخ درجة عدم اليقين المتعلق بتوافر المياه في العديد من الأقاليم فهو يؤثر على التساقطات وانسياب المياه السطحي والتدفقات المائية وجودة المياه وحرارتها وتغذية المياه الجوفية، كما سيؤثر على كل من النظم البعلية من خلال أنماط التساقطات، والنظم المروية من خلال توافر المياه في الأحواض، وسيغير تغير المناخ المتطلبات من المياه بالنسبة إلى المحاصيل والثروة الحيوانية وسيؤثر على تدفقات المياه وحرارتها في المسطحات المائية مما سيؤثر بدوره على مصائد الأسماك، وقد يتفاقم الجفاف في بعض المواسم والمناطق بفعل انخفاض مستوى التساقطات، وسيؤثر تغير المناخ بشكل ملحوظ أيضاً على مستوى البحر مما يؤثر بدوره على الموارد المائية العذبة في المناطق الساحلية. (المتحدة، جوان، 2015، صفحة 13)

وتزداد معدلات الصراع حول المياه واحتمالاته في المناطق التي تقل فيها الأمطار وتعتمد على مياه النهر الدولي، يكون ذلك طبيعياً عند دول المجرى ودول المصب، ذلك لأن دول المنبع عادة ما تكون حاجتها للمياه أقل، لأنها هي مصدر المياه الدولية، وكلما زادت الحاجة إلى استهلاك المياه سواء كان ذلك لزراعة أو الصناعة أو الخدمات، أو توليد الطاقة، كلما زادت ذلك من احتمالات التوتر والانفجار في العلاقات بين الدول المشتركة في الحوض الدولي الواحد. (الساعوري، 2009، صفحة 54)

وتجدر الإشارة إلى أنه من المتوقع أيضاً أن يعاني أكثر من ثلثي سكان العالم من ندرة المياه خلال الخمس والعشرين عاماً القادمة.

ـ **التلوث البيئي:** ويتسع نطاق المشكلات الاقتصادية الناجمة عن التلوث في ظل التدهور البيئي الناتج عن النفايات والملوثات السامة، التي تلقيها السفن في البحار والتي تؤدي إلى تفشي الكثير من الأمراض منها الكوليرا البائي والتيفوئيد ، ويتسبب تلوث المياه في الوقت الراهن في وفاة اثنين 02 نسمة سنويا، وفي عام 2000 أدى تفشي الكوليرا في 56 دولة إلى وفاة 5000 نسمة، وتزايد حدة مشكلة تلوث المياه في الدول الفقيرة والآخذة في النمو حيث يتسبب في حدوث أمراض خطيرة كالكد البائي. كما أن الملوحة وتلوث مجاري المياه ومسطحاتها وتدهور الانظمة الايكولوجية المتصلة بالمياه، كلها آخذة في الارتفاع وفي العديد من الأنهار الكبيرة لم تتبق في المجرى إلا نسبة خمسة في المائة فقط من كميات المياه التي كانت موجودة في السابق، ولم تعد مياه بعض الأنهار تصل الى البحر سنويا. (سلمان، 2010).

وهناك تعقيد آخر نابع من كثرة عدد العوامل الداخلة دائما في مشكلات المياه مثلا مشاكل الغلاف الجوي والمشاكل الهيدرولوجية والكيميائية والتكنولوجية والتنظيمية والإدارية والسياسية والاجتماعية، الاقتصادية والقانونية والاستراتيجية.

لقد تضاعفت تعقيدات الصراع خلال النصف الثاني من القرن العشرين، بسبب التدهور السريع الذي أصاب البيئة على النطاق العالمي والذي حدث أساسا نتيجة الاتجاهات الديمغرافية المتصاعدة والتنمية الاقتصادية المواكبة لها الأمر الذي أفضى إلى حالات ندرة شديدة الخطورة في الموارد لدى مناطق كبيرة من العالم وأدى هذا الوضع إلى زيادة المنافسة على الموارد وإلى إثارة المشاعر القومية العدوانية. (ليدرون ليجرز، 1997، صفحة 397_398)

2- العوامل الاجتماعية: تتمحور العوامل الاجتماعية حول زيادة الطلب على المياه مقابل انخفاض العرض، هذه الزيادة يبررها النمو الديمغرافي الكبير في بؤر الصراعات (الشرق الأوسط، حوض النيل، جنوب آسيا...) وهو الأمر الذي يعني الزيادة في حجم الاستهلاك ناهيك عن الاحتياجات الأخرى التي تتطلبها القطاعات الاقتصادية الأخرى خصوصا في مجالي الزراعة والصناعة.

ويشير أحد التقارير الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الى ان أكثر من نصف سكان العالم سوف يعيشون خلال الإثنى والعشرين عامًا القادمة حتى العام 2032 ، في مناطق تعاني من نقص المياه وأشار التقرير الى أن حوالي مليار إنسان في العالم لا يحصلون على مياه نقية صالحة للشرب وان حوالي مليوني من الأفارقة يموتون سنويًا بسبب عدم توفر المياه المعالجة صحياً والصالحة للشرب وليس من شك ان الصراعات السياسية والمصالح الاقتصادية لدول المنطقة اضافة للضغوط السياسية والاقتصادية الخارجية التي

عصفت بها ستلعب دوراً رئيسياً في تفاقم المشكلة بصورة أخطر مما هي عليه الآن الأمر الذي يهدد بنشوب نزاعات مسلحة بينها. (العقالي، 1996، صفحة 43)

فالزيادة السكانية المرتفعة في مقدمة العوامل المؤثرة في ظهور أزمات لنقص المياه بكثير من دول العالم خاصة في الدول النامية فكلما زاد عدد السكان انخفض نصيب الفرد من حصته من المياه. (محمد، 2000، صفحة 14)، وكما هو معروف فإن النمو السكاني في أحواض الأنهار واعتماد الناس عليها في الشرب والري والتناقص المستمر في حصة الفرد من المياه يؤدي الى أزمات سياسية وتنموية إضافة الى الاستخدام الجائر للأحواض المائية الذي يؤدي بدوره الى نزف وتردي نوعية المياه وتلوث البيئة ودمارها، ويصحب ذلك بروز وزيادة النزعات القومية أكثر من أي فترة ماضية، وكل ذلك يهيئ لصراعات طويلة ومعقدة داخلية وإقليمية تتفاعل فيها الأسباب والعوامل وان كانت الموارد هي العامل المشترك والمحرك المهم فيها وبخاصة عندما تؤدي مشروعات استخدام الأنهار والأحواض المائية الى الإضرار بالدول الأخرى المشاركة في النهر وحوضه. (العقالي، صفحة 45)

حيث أوضحت الدراسات الإحصائية أن سكان العالم سيزداد بمقدار 6.2 مليار نسمة خلال السنوات الثلاثين القادمة، وبالتالي ستزداد الحاجة إلى المياه بشكل كبير مما سيؤدي إلى ازدياد حدة التنافس بين دول العالم المختلفة وقد يتسبب بحدوث اضطرابات وقلق سياسي واجتماعي، ويبلغ متوسط الاستهلاك السنوي الحالي للمياه على مستوى العالم 4300 متر مكعب بواقع 750 مترًا مكعبًا لكل نسمة، وهذا يعني أن الاستهلاك في حدود 10% من المياه المتجددة سنويًا على هذا العالم. (المصري، 1996، صفحة 17)

فبينما تضاعف تعداد سكان العالم ثلاثة أضعاف خلال السبعين سنة الأخيرة، ازدادت استخدامات المياه ستة أضعاف، مما أدى الى تناقص نصيب الفرد في السنة من المياه العذبة من حوالي 12000 م³ عام 1960، الى حوالي 8000 م³ عام 1990، ومن المتوقع تناقص هذا المعدل ايضا الى حوالي 4000 م³ بحلول عام 2025. (الكسم، ربيع 1998، صفحة 222 _ 254).

وتزداد أزمة المياه العذبة في العالم نتيجة لارتفاع نسبة الحاجة العالمية للمياه سنوياً، حيث يزداد معدل استهلاك المياه العذبة بنسبة تقدر بحوالي 90 مليار متر مكعب سنوياً، وقد تساهم هذه الزيادة في معدلات الاستهلاك السنوية في خلق بيئة صراعية أو تعاونية بين الدول المشتركة في الاحواض المائية المتمثلة في مجاري

الأنهار أو الأحواض المائية الجوفية. كما أكدت الدراسة أن سكان الأرض يستهلكون في الوقت الحاضر 54% من مصادر المياه المتجددة في أغراض الصناعة والزراعة، ونتيجة للزيادة الكبيرة المتوقعة في عدد السكان ستصل احتياجاتهم من المياه العذبة المتجددة إلى 70 % من جملة الموارد المتاحة بحلول عام 2025. ومما لا شك فيه أن التناقص العام في نصيب الفرد من المياه بالإضافة الى تدني في نوعيتها يؤدي الى زيادة التوتر والتنافس بين الاستخدامات المدنية والريفية وبين استخدامات المياه عند المنبع وعند المصب وأيضا التأثير سلبا عادي المنظومة البيئية. (ابو زيد، 2010، صفحة 4)

3- العوامل التاريخية: وترتبط أساسا بعدم مطابقة الحدود السياسية لحدود موارد المياه السطحية و الجوفية، إذ أن ترسيم الحدود من طرف الاستعمار وإقامة كيانات سياسية بعد الحرب العالمية الأولى أدى إلى جعل النهر الواحد يمر بأكثر من دولة كنهري الأردن مثلا...، هذا إضافة إلى أن التناقضات و التباينات التاريخية بين الدول التي تتقاسم جغرافيا هذه الموارد تؤثر بشكل كبير في الصراعات مثلما عليه الحال في الشرق الأوسط حيث يندرج الصراع على المياه في تاريخ طويل من التفاعل و النزاعات كذا أثر تاريخ العلاقات الإثيوبية المصرية المضطرب في صراعهما حول مياه النيل.

4- العوامل القانونية: تعود إلى الحالات التي لا توجد فيها اتفاقيات بين الأطراف تنظم استغلال واقتسام مياه المجاري المائية، والموجود منها في العادة غير ملزم ولا يحظى بقبول من طرف الجميع لأسباب مختلفة، وهو ما تبرزه الاتفاقيات في حوض النيل والاتفاقيات الثلاثية بين تركيا وسوريا حول نهري الدجلة والفرات...، هذا إضافة إلى أن قواعد القانون الدولي المتعلقة بالنزاعات حول المياه تنقصها الإلزامية إضافة إلى أنها لا تستجيب عمليا لخصوصيات مختلف الصراعات.

إن عدم وجود اتفاقيات دولية أو ثنائية لتنظيم استخدام المجاري المائية ساعد في تطور الصراعات حول المياه العذبة المتجددة، وربما يشكل أيضاً استخدام الدولة المتشاطئة على الحوض المائي لكميات كبيرة من المياه نوعاً من تهديد الأمن المائي لدول المنبع، وبالتالي تتصاعد الخلافات المائية بين الدول المتشاطئة على الحوض المائي وتتطور إلى نزاعات يصعب حلها. (فتح الرحمن، 2012، صفحة 14)

5- العوامل الاقتصادية: تتمثل في ضعف البنى التحتية وبدائية التقنيات المتوفرة لدى دول المورد، وهو ما يضعف قدراتها على تخزين المياه والاستفادة منها وكذا توزيعها، إضافة إلى أن قدراتها المالية لا تسمح لها بإنجاز مشاريع واستثمارات تنموية في هذا المجال كتحلية مياه البحر مثلا. وتجدر الإشارة إلى أنه في حالة دول حوض نهر النيل مثلا، التي تعاني من حالة الفقر المدقع، فعلى الرغم من توافر المياه بكميات كبيرة في

"حوض نهر النيل"، حيث تقدر كميات هطول الأمطار سنوياً على الحوض بنحو 1600 مليار م³، ورغم تميز تلك المياه بنقاؤها، فإن حالة الفقر المدقع التي تعاني منها دول الحوض، تحول دون إتمام مشروعات البنية الأساسية اللازمة لتوصيل إمدادات المياه إلى المستخدمين وتخزينها.

6- العوامل السياسية: فمن الناحية السياسية شكلت الحدود السياسية عائقاً مستمراً أمام الجماعات البشرية التي كانت من قبل تنتقل بحرية من مكان لآخر و اللاجئين الذين يعبرون حدودهم إلى دول مجاورة تحت ضغط الجفاف والجماعات، واختلقت حظوظ الدول من الموارد المائية تبعاً لموقعها في الأقاليم الرطبة أو الجافة ووفقاً لاتساعها وما تحتويه من أنهار وبحيرات عذبة ولأن الحدود السياسية لم تنطبق على الحدود الطبيعية لأحواض الأنهار فقد توزعت أراضي الحوض الواحد على أكثر من دولة في أنحاء مختلفة من العالم. (محمد، المياه والعلاقات الدولية، 2000، صفحة 14)

وإذا ألقينا النظر على المياه الدولية، أي التي تجري في أكثر من دولة، نجد أن 40% من سكان العالم يعيشون على أحواض مشتركة، ويوجد في العالم 214 حوضاً مائياً مشتركاً تنازعت عليها الدول مرات عديدة، ونذكر على سبيل المثال، أن الهند والباكستان عرفت ثلاثة حروب في الأعوام 1947-1948-1965-1971، بسبب المياه كما أن السبب الحقيقي للحرب العربية الإسرائيلية عام 1967 كان المياه أيضاً.

وقد يشكل استخدام دولة المنبع لكميات هائلة من المياه بشكل يؤثر على خفض كمية المياه الجارية في الحوض المائي المشترك، نوعاً من الاعتداء على نصيب سكان الدول التي تتشاطئ على الحوض المائي. يضاف لما سبق المحاولات المستمرة لمعظم الدول التي تنبع منها المياه العذبة للسيطرة على أكبر كميات من المياه العذبة التي تنبع من أراضيها، أو محاولة السيطرة عليها بأكملها إن استطاعت تحويلها أو تخزينها، وهذا التصرف من قبل الدول التي تنبع منها المياه العذبة المتجددة، سوف تتضرر منه العديد من الدول المستهلكة لهذه المياه العذبة المتدفقة من منابع، مما قد يصيبها في المستقبل بنقص حاد في كميات المياه العذبة المتجددة الصالحة للشرب والزراعة والصناعة والخدمات الأخرى، مما قد يقلل من متوسط نصيب الفرد من المياه العذبة في هذه الأقطار لمواجهة احتياجات الشرب، الزراعة، الصناعة والاستهلاك المنزلي.

حيث المياه أصبحت تمثل سلاحاً سياسياً وأداة مساومة ذات تأثير قوي على توازن القوى، فعلى سبيل المثال تربط إسرائيل بين مسألة المياه وأمنها القومي لذلك تقيم علاقاتها على مبدأ التوازن بين الاعتماد على المياه وبين الأمن كعلاقة حيوية. (خليفة، 1994، صفحة 18)

لقد جعلت العديد من الدول المشتركة في الأنهار الدولية من قضايا المياه مكسبا سياسيا لها، بحيث استعملت مسألة المياه للضغط على الدول المشتركة معها في النهر لتحقيق أغراضها السياسية. وتم استخدام مصطلح حرب المياه لأول مرة من قبل الصحافة الأمريكية والبريطانية والإسرائيلية والتي كانت تشير إلى أنه مستقبلا سيكون الصراع حول مصادر المياه العذبة هو أحد أهم مسببات الحروب المستقبلية بين الدول، وهنالك العديد من التصريحات التي استخدمت فيها قضايا المياه لتحقيق أهداف وأغراض سياسية وعلى سبيل المثال نذكر تصريح الرئيس المصري الراحل "أنور السادات" بعد أيام من توقيع اتفاقية كامب ديفيد في عام 1978 والذي قال فيه: الماء هو القضية الوحيدة التي يمكن لمصر أن تدخل حربا من أجلها".

— هذه الأهمية جعلت من المياه مصدراً للصراعات والحروب بين الأفراد والجماعات والدول ومن خلال تلك الصراعات والنزاعات وضعت اتفاقيات ومعاهدات إقليمية ودولية وبنية بين الدول التي تسمح بمحصر كل دولة والالتزام بها وأي تغيير فيها لابد من الرجوع مرة أخرى لعقد اتفاق مبرم فيما بينها.

كذلك الواقع السياسي لأطراف الصراع له تأثير كبير، فالدول المفتقرة للاستقرار والتي لها مشاكل تتعلق بالتداول على السلطة أو لها خلافات حدودية مع جيرانها غالبا ما تنقصها الرؤى الواضحة والرغبات الجادة في إيجاد تسويات لمشاكل المياه، كما أنها قد تستغل هذه المشاكل كنوع من توجيه الرأي العام نحوها. إضافة إلى تدخل القوى الكبرى في الصراعات حول المياه وتحاول توجيهها وترجيح كفة طرف على آخر وفق ما يخدم مصالحها السياسية والاقتصادية.

إذن تتعدد العوامل المؤثرة في الصراعات حول المياه الدولية بين عوامل سياسية اقتصادية، طبيعية، اجتماعية، هذا يوضح أن هذا النوع من الصراعات لا يأخذ بعدا واحدا تتم دراسته وتحليله من خلاله فهو يتسم بالتشعب والتعقيد وتداخل المتغيرات الأمر الذي يستلزم دراسته من خلال أبعاده المختلفة.

02_الموقف الدولي من الصراعات الدولية حول المياه

الصراع حول استخدام المياه الدولية ليس جديدا، وإنما هو صراع تاريخي، لا تختلف فيه قارة عن قارة أخرى. وبتزايد خطر هذه الصراعات أصبح المجتمع الدولي مدركاً بقضايا المياه وأهميتها المتصاعدة وما تنذر به من صراعات مستقبلية وحروب، تزداد بوادرها يوماً بعد يوم، نتيجة للمحاولات المستمرة لمعظم الدول التي تعتبر مصادر المياه العذبة للسيطرة على أكبر كميات من المياه العذبة التي تنبع من أراضيها. كما باتت الاستخدامات غير الملاحية للمجاري المائية الدولية (الري، توليد الطاقة الكهربائية، الاستخدامات

المنزلية والصناعية، صيد الاسماك) تبرز لسطح الاحداث تدريجيا ولكن بإلحاح مع التزايد السكاني والهجرة الى المدن في بداية الربع الثاني للقرن الماضي.

وعليه اهتم مجتمع الدولي بالمعاهدات والاتفاقات الدولية التي تعمل على وضع ترتيبات دولية تسهم في الحد من صراعات المياه والمحافظة على مصادر المياه العذبة المتجددة في العالم. وفيما يخص الاهتمام بقضايا المياه وإبعادها من الدائرة المحتملة للصراع، فقد أولت الأمم المتحدة ذلك الموضوع عناية خاصة حين باشرت بشأنها العديد من الأنشطة والقرارات منها:

اتفاقية جنيف في ظل بروز اهمية الاستخدامات غير الملاحية للمجاري الدولية هي اتفاقية خاصة بتوليد الطاقة من الانهار المشتركة عام 1923. وقد نصت الاتفاقية على ضرورة التعاون في المجرى المائي المشترك، كذلك التأكيد على ضرورة التشاور بين الدول المشتركة في المجرى الدولي عند إقامة المنشآت المائية على المجرى المائي الدولي. وضرورة التفاوض في حال تعرض دولة للضرر من جراء قيام دولة أخرى بتنفيذ مشروع مائي على مجرى النهر الدولي.

لقد كانت اتفاقية جنيف عام 1923 أول انجاز دولي يتعلق بموضوع القوانين النازمة لاستخدام المجاري المائية المشتركة والتي وقعتها الدول الأعضاء في عصبة الأمم المتحدة. (أحمد، 31 جويلية_ 01 أوت، 2009، صفحة 5_14)

كما أشارت الاتفاقيات (المعاهدات) الدولية الخاصة بحقوق الإنسان لقضايا المياه، كاتفاقية حقوق الطفل(1989) في المادة 24، الفقرة 02، التي تطالب الدول الأطراف بمكافحة الأمراض وسوء التغذية عبر توفير الأغذية الكافية ومياه الشرب النقية، واعترفت معاهدات دولية أخرى بالحقوق الإنساني في المياه، كالمواد 20 و 26 و 29 و 46 من اتفاقية جنيف بشأن معاملة أسرى الحرب 1949، والمواد 85 و 89 و 127 من اتفاقية جنيف حول معاملة المدنيين في أثناء الحرب 1949.

وقد حاول معهد القانون الدولي التقليل من المصاعب التي يثيرها استعمال الأنهار الدولية من الناحية الصناعية والزراعية بين الدول المعنية، بدعوة الدول كلها التي يجري النهر الدولي في أراضيها أو يخترق قسما منها لأن تأخذ من مياهها ما يلزم لسد حاجتها، ولكن بشرط ألا يؤدي عملها إلى إيقاع الضرر بغيرها من الدول الشلة معها في النهر. (شكراني، 2013، صفحة 74_119)

وفي 21 نوفمبر 1951 اصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا تدعو الدول الاعضاء الى القيام بدراسة مفصلة حول المشاكل القانونية التي يمكن ان تنجم عن استخدام مياه الانهار الدولية. (إسكندري، 1998، صفحة 36)

وقد جاء الاهتمام الدولي بقضايا المياه، في إطار الاهتمام بقضايا البيئة المائية، وتغير المناخ منذ بداية سبعينات القرن العشرين وركزت الكثير من الدراسات على مشكلة محدودة "الموارد المائية". هذا وقد شغلت قضية ندرة المياه، اهتمام الهيئات والمنظمات الدولية خاصة الأمم المتحدة اعتباراً من الثامن من ديسمبر 1970، اعتمدت الجمعية العامة القرار 2669، تحت عنوان "التطوير التدريجي لقواعد القانون الدولي المتعلقة بالمجاري المائية الدولية وتدوينها"، وفي ذلك القرار، أوصت الجمعية العامة لجنة القانون الدولي بأن تقوم بدراسة قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الاغراض غير الماحية بغية تطويره تدريجياً وتدوينه. وفي إطار الاهتمام الدولي بالمياه وفي مؤتمر الامم المتحدة حول البيئة البشرية الذي عقد في استكهولم في العام 1972، أشار المؤتمر وأكد على أهمية المياه في تلبية الاحتياجات البشرية والبيئية. (بيسواس، 2010، صفحة 8)

نشير كذلك الى المؤتمر العالمي للمياه الذي أقامته الأمم المتحدة في تاريخ 25 مارس 1977 في مدينة "ماردل بلاتل" في الأرجنتين، ويعتبر هذا المؤتمر أول مؤتمر عقد بشأن المياه، والذي حضرته حوالي 116 دولة، وحوالي 54 منظمة دولية و 47 منظمة غير حكومية، وقد قدمت الأمم المتحدة في هذا المؤتمر رؤيتها حول العديد من قضايا المياه مثل مشاكل الري ومشاكل البيئة وإدارة الموارد المائية، وتدريب العمالة التي تعمل في مشروعات المياه، وقد اهتم مؤتمر "ماردل بلاتل" على اعتماد توصيات تختص بتوفير مبالغ مالية إضافية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتلبية الاحتياجات الغنية والأبحاث ذات الصلة بتنمية الموارد المائية الدولية.

وفي 15 ديسمبر 1980، صوتت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالموافقة على القرار رقم: 35/136، الذي مهد الطريق للجنة القانون الدولي لصياغة نظام اساسي ينظم الاستخدامات غير الملاحية للمجاري المائية الدولية، وعرضت اللجنة على الجمعية العامة مسودة مكونة من سبع عشرة مادة، حيث ما تزال موضوعا للنقاش والتعديل.

وفي المؤتمر الدولي المعني بالمياه والبيئة قضايا التنمية للقرن الحادي والعشرين الذي عقد في دبلن ايرلندا، من 26 إلى 31 يناير 1992 دعا المشاركون في المؤتمر، الذين تجاوز عددهم الخمسمائة مشارك، الى ايجاد

مقاربات جديدة لتقييم موارد المياه العذبة وتنميتها وإدارتها، وهي مقاربات لا يمكن ان تبصر النور إلا من خلال الالتزام السياسي والمشاركة الواسعة من الحكومات بأعلى مستوياتها. وقامت بتنظيمه المنظمة العالمية للأرصاد الجوية بالتعاون مع وزارة البيئة الإيرلندية وما يزيد عن عشرين (20) جهازا تابعا للأمم المتحدة. (موسى، 1992، صفحة 284)

وفي المنتدى العالمي الثاني للمياه سنة 2000، وهو لقاء لخبراء المياه والمهتمين بأمرها والعاملين عليها حيث يتم عقده كل ثلاث سنوات، ويشارك فيه ممثلو الدول بقيادة وزراء مياههم والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية ومعاهد بحوث ودراسات المياه، والقطاع الخاص. كما شدد اعلان الالفية للأمم المتحدة الصادر في 8 سبتمبر 2000، وذلك في جزء كامل منه على الحاجة الى ضمان البيئة المشتركة كم افاد بعزم الجهات الوصية على وضع حد للاستغلال المستدام للموارد المائية، ورغم ان الاعلان الوزاري للمنتدى العالمي الثاني للمياه الذي عقد في لاهاي عام 2000، لم يأت على ذكر المسائل القانونية والتنظيمية إلا ان المنتدى العالمي الثالث للمياه الذي عقد في "كيوتو" في اليابان عام 2003، اشار اليها بطريقة محددة وواضحة، فقد حث اعلان المؤتمر في فقرته الخامسة والعشرين البلدان على مراجعة، وعند الاقتضاء انشاء الاطر التشريعية الملزمة لحماية الموارد المائية وضمان استخدامها المستدام. (بولوك، 1993، صفحة 43)

لقد قطع قادة العالم على أنفسهم التزامات واسعة النطاق في اعلان الالفية تشمل هذه المواضيع السلام والأمن وحقوق الانسان والبيئة، وتم وضع عدد من الاهداف الانمائية المحددة زمنيا، واتخذت تلك الغايات فيما بعد شكل ثمانية اهداف انمائية للألفية، حيث كان من بين الاهداف المسطرة هو تخفيض نسبة الاشخاص الذين لا يمكنهم الحصول باستمرار على مياه الشرب المضمونة وخدمات المرافق الصحية الاساسية الى النصف بحلول عام 2015. (الصحة، 2012، صفحة 33)

وتساهم منظومة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية بنشاط في رصد امدادات المياه العالمية و الصرف الصحي ونشر المعلومات عنها في إطار برنامج الرصد المشترك بين منظمة الصحة العالمية واليونيسيف، وفيما يخص المبادرات الإقليمية فإنها تتيح فرصة للترويج للأنشطة والسياسات المتصلة بالمياه، ولا سيما ضمن عمل اللجان الاقتصادية الإقليمية الخمس، التي لها صلات وثيقة بالسلطات السياسية الإقليمية والوطنية.

وفي سبتمبر 2005 أصدر رؤساء الدول والحكومات المجتمعين في القمة العالمية في مقر الأمم المتحدة في نيويورك قرار تحت عنوان " البيان الختامي للقمة العالمية ل عام 2005 أعلن فيه عن عزم المشاركين على مساعدة الدول النامية في الجهود التي تبذلها للتحضير لإدارة متكاملة للموارد المائية وخطط فعالة للمياه تندرج ضمن استراتيجياتها الوطنية للتنمية. كما اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة خطوات لا بأس بها في المجال المائي اذ اصدرت قرارها رقم: 292/ بتاريخ 28 يوليو 2010 بخصوص حقوق المياه والصرف الصحي وأقرت فيه بأن الحق في الحصول على مياه شرب مأمونة ونقية والصرف الصحي حق من حقوق الانسان، ولابد منه للتمتع التام بالحياة وبجميع حقوق الانسان.

تجدر الاشارة الى أن معظم المؤتمرات والملتديات الدولية، التي عقدت منذ العام 1970، حثت الحكومات على اعتماد تشريعات تضع مجموعة قواعد واضحة لمعالجة المسائل المتعلقة بالموارد المائية ولكن ايضا مرنة بحيث تتكيف مع أي تغيرات مستقبلية تطرأ على الاولويات والمنظور المعتمد، فقد كان مؤتمر "ماردل بلاتا" حول المياه أول مؤتمر دولي من نوعه وضع من بين أمور أخرى خارطة طريق مفصلة للتشريعات المتعلقة بالمياه والسياسات الوطنية للمياه، وقد تضمنت خطة العمل الصادرة عنه قرارات وتوصيات تناولت سلسلة كبيرة من المسائل المرتبطة بالموارد المائية. (الربيعي، 2013، صفحة 180_201)

وتشير التحليلات المتعلقة للقرارات وخطط العمل التي اتخذتها المؤتمرات العديدة التي عقدت ما بين الحكومات، الى انه في حين انها دأبت على اعطاء اولوية كبيرة لتحقيق تعميم الحصول على المياه النظيفة، إلا انها ترددت بشكل منتظم ما بين المفاهيم التي تعتبر المياه حاجة أساسية بالنسبة إلى الإنسان وبين تلك التي تعتبر المياه حقاً من حقوق الانسان.

لقد احتلت الأنهار الدولية اهتماماً متزايداً من قِبَل المجتمع الدولي، وذلك بسبب ما يحيط بها من مشكلات مختلفة بعضها يتعلق بقضايا الحدود والبعض الآخر بمشكلات ندرة المياه وسوء التوزيع، بالإضافة إلى مطامع الساعين إلى السيطرة والهيمنة على مصادر المياه، والنوع الأخير يتعلق بجودة المياه وحمايتها من التلوث. (رشوان، 2018، صفحة 131_146)

3- سد النهضة والامن المائي المصري

قبل الشروع في هذا المحور من البحث لا يفوتنا ان نعرض نبذة عامة وجيزة حول سد النهضة الذي يعد محور توتر وصراع سياسي وأمني بالنسبة لمصر مع اوثيوبيا نظراً لتداعياته على الأمن المائي المصري و الذي يمس بطبيعة الحال امن الفرد المصري الحياتية.

يقع سد النهضة في نهاية النيل الأزرق داخل الحدود الأثيوبية في منطقة بني شنقول جوموز بين جبلي Neqor and Libiyat، وعلى بعد حوالي 5.14 كيلو متر من الحدود السودانية على مسار النيل الأزرق، 5.10 كيلو متر من أقرب نقطة على الحدود السودانية، 5 كيلو متر من الحدود السودانية من السد المكمل، 35 كيلو متر من شمال التقاء نهر بيليس بالنيل الأزرق، 750 كيلو متر شمال غرب أديس أبابا، وعلى ارتفاع حوالي 505 متر فوق سطح البحر عند قاعدة السد. (شراقي، 01 أكتوبر 2018، صفحة 07).

الشكل رقم (01): سد النهضة و السد المكمل



المصدر: عباس محمد شراي، تداعيات سد النهضة الاثيوبي على الأمن المائي المصري، الخامس عشر لعلوم المحاصيل، 1 أكتوبر 2018، ص 8

أرجعت اثيوبيا بناء السد لاعتبارات تنموية وكذا انتاج الطاقة غير ان موقعه لا يتلائم مع هذا الهدف فالمكان الامثل لذلك بينما المكان الأمثل يقع قرب شلالات تس ايساتا وعند نهاية خانق النيل الازرق ، وهما موقعان متوسطان بين الشمال في تيجريو امهارا، والجنوب بين اديسا بابا والأخدود الإفريقي ، وبالنظر الى الموقع المختار للسد فهو يقع قرب الحدود السودانية وهو ما يشير بأنه اختيار بدقه وذكاء سواء كان اختيارا اثيوبيا خالصا او نتيجة استشاره اجنبيه، عدت من قبل خبراء امريكان في الفترة 1959-1964 واقترحت 33 مكانا لإنشاء سدود للري وأخرى للكهرباء والباقي متعدد الأغراض ، وكان اكبرها قرب الحدود السودانية ، وهو الموقع الحالي والغالب وان اختيار هذا المكان بالتحديد كان ردا امريكيا على اتفاقية 1959 بين مصر والسودان وبداية تشييد السد العالي ، وذلك ان السد المقترح في هذا المكان يتحكم في كل مياه حوض النيل الزرق بما فيه من انهار قصيره تنبع من هضبة جودجام وانهار طويله نسبيا كنهر جيما في الشرق ونهر ديديساودابوس في الغرب (حمد، 2018، صفحة 228).

خريطة رقم (01): توضح موقع سد النهضة وتفرعاته والأراضي القابلة للري، والسدود المقترحة وبحيرة سد النهضة .



المصدر: عباس محمد شراقي , جيولوجية سد النهضة النوبي واثرها على امان السد, بحث مقدم الى مؤتمر قضية مياه النيل, كلية الآداب جامعة القاهرة ، 15 مارس 2014، ص4

3-1 تداعيات سد النهضة على الامن المصري

الملاحظ أن الوضع المائي لدى العديد من الدول في تراجع نتيجة تغيرات مناخية انعكست على كمية الأمطار هذا من جهة، ومن جهة أخرى نجد أن شروع دول في تشييد منشآت قلصت من كمية المياه ومصر قد تأثرت بشكل كبير بمهاذين العاملين على مستوى أمنها المائي فالأعمال الإنشائية من قبل دول حوض النيل على النهر والذي من شأنه أن يقلص كميه المياه الجارية نحو مصر والتي تعتمد بصوره أساسيه عليه لأنه المصدر الرئيسي للري الأراضي الزراعية والحصول على الثروة السمكية.. الخ. ومن هذه المنشآت

والتي تعد مصدر تهديد للأمن المائي المصري والانساني بشكل عام " سد النهضة " فهو يشكل القلق الأكبر في قضيه المياه للأمن المائي المصري حيث زاد التخوف المصري ،من خلال مراحل ملء الخزان للسد عبر فترة زمنية قصيرة فأدى بدوره لتقليص تدفق المياه إلى مصر وأجج الخلاف بين مصر وأثيوبيا، وحول سد النهضة إلى حالة توتر مستمر وأزمة قائمه بين الدولتين لما له من أثر على الأمن المائي المصري في الحاضر والمستقبل (العمرى، 2022، صفحة 563).

ومن أهم الآثار المترتبة عن سد النهضة:

الآثار الجغرافية و الطبيعية فمعظم السدود التي اقيمت في دولتي المصب كانت داخل الدولة وعلى أراضي مسطحه واطارها سوف تنعكس على الدولة صاحبة السد كالسد العالي في مصر وسد مروي في السودان، إلا أن سد النهضة بني على ارتفاع عالي واتجاه المياه من أعلى إلى أسفل وبانحدار شديد مما يجعل خطورته على دول أخرى في حال انهياره ومن ناحية أخرى احتمال تعرض السد الى الإنهيار بشكل كبير، حيث أن الكمية المخزونة والمسربة من المياه كافية لأزاحة الصخور الأرضية ولا سيما وأن 75 %من منطقة حوض النيل الأزرق تتكون من صخور بركانية بازلتية وعلى عمق 1500 متر مع ما يتبعه من زيادة الحمل والإجهاد الصخري او الخرساني مما يؤدي الى إيجاد فجوات او تشقق في جسم السد، مما يحدث فراغ كبير في الفوالق الأرضية المحيطة بالسد بسبب قوة اندفاعها ونتيجة للجاذبية الأرضية (حمد ا.، 2018، صفحة 236).

بالاضافة لما سبق نجد أن للسد آثار ذات بعد سياسي هدفة كسر ارادة مصر السياسية و يمثل فرضا للأجندة الاثيوبية على مصر بعد مرور 3 سنوات منذ وضع حجر أساس للسد على انها الدولة الرائدة في افريقيا وكانت في قلب القارة الإفريقية في المحافل الدولية وفي العلاقات الإقتصادية والتجارية والسياسية وغيرها ، ومن ثم كان هذا القرار أحادي من جهة اثيوبيا يعد بمثابة ضربه سياسية لمصر ووضعها في موقف محرج امام القارة الإفريقية والعالم اجمع(هذا زيادة على الاخذ بالاعتبار علاقات ثيوبيا بالكيان الصهيوني). زيادة على التوترات السياسية ما بين البلدين والتي تعقبها في المستقبل مواجهة عسكرية في حال لم تستجيب إثيوبيا للوصول لإتفاق حول آلية التعبئة المائية للسد مع دول المنبع (حمد ا.، 2018، صفحة 237) ، فالدبلوماسية المصرية المكوكية كانت تسعى لبحث خيارات حل أزمة سد النهضة وفق قواعد القانون الدولي وتحت مظلة المنظمات الدولية منعا من الوصول للمواجهة العسكرية التي يتجنبها البلدين في ظل الظروف

الإقليمية والداخلية الصعبة (العمري، 2022، صفحة 564). خصوصا وان توقعات الحروب المستقبلية ستكون على المياه.

من ناحية اخرى يترتب على سد النهضة تقليص نصيب الفرد من المياه لأقل من 1000 متر مكعب في السنة وهو بهذا يصبح تحت خط الفقر المائي الذي حددته الأمم المتحدة 1000 متر مكعب سنويا للفرد وخصوصا في ظل تزايد عدد السكان ومع عجز مائي يبلغ حوالي 22 مليار متر مكعب سنويا، ويبلغ نصيب الفرد من المياه في مصر ما يقارب من 625 متر مكعب سنويا التحول عن زراعه الأرز وتخفيض مساحه زراعته لتتحول مصر من دوله مصدره للأرز إلى مستورده له مع ارتفاع واضح في أسعار كيلوالأرز جاء هذا الإجراء للتقليل من كميات المياه المستهلكة زيادة على هذا خفض حصة مصر من مياه النيل من 5.55 مليار متر مكعب إلى 35 مليار متر مكعب، وهذا الإخفاض له آثاره السلبية على المجالات الإقتصادية والإجتماعية والبيئية في مصر، حيث ستخفض الأراضي الزراعية وبالتالي تقل الإنتاجية بالتوازي مع تقليص عدد العاملين في الزراعة ونقص في إمدادات المياه للمجالات الصناعية والمنزلية بسبب انخفاض منسوب المياه، مما سيؤدي إلى شلل في المجال الاقتصادي والحياتي، وتصبح مشكله امن قومي وانساني يجب على مصر مواجهته بشتى الوسائل. وتظهر الدراسات بان كل 5 مليارات متر مكعب من المياه تنقص من حصة مصر يعني توقف مليون فدان عن الإنتاج الزراعي وهذا يمثل خسارة كبرى للاقتصاد المصري. ونظرا لشح المياه تآكل الدلتا المصرية ما يساهم في زيادة معدلات الملوحة في التربة وبالتالي تلف العديد من المحاصيل. تأسيسا على ماسبق فمجممل هذه الآثار لها انعكاس آثاره على مجمل الحياة في مصر ، حيث ستزيد نتيجة لذلك نسبة البطالة والفقر بسبب تلف الأراضي الزراعية التي تعد عيش اغلب المواطنين المصريين .زيادة للضرر الاقتصادي الوطني المصري وغلاء الأسعار، ويظهر ذلك نتيجة زيادة الاعتماد على الخارج بحيث تزيد الواردات مقابل الصادرات مما ينهك الإقتصاد المصري. خصوصا مع التكلفة بدائل تحلية مياه البحر التي ستكلف مصر سنويا 50 مليار جنية مصري، أي ما يعادل 12 % من ميزانيتها لتلبية الاحتياجات المائية (العمري، 2022، الصفحات 563-564)

3-2 سد النهضة: الصراع المصري الاثيوبي من منظور الاتفاقيات و القانون الدولي

يتشكل موقف مصر من الأزمة انطلاقا من كون نهر النيل يمثل شريان الحياة الرئيسي لها، وهي تنظر إلى السد القائم على رافد النيل الأساسي بوصفه تهديدا بالتحكم في تدفق المياه التي تعتمد عليها كل مناحي الحياة في مصر تقريبا، وتعتبر مصر السد تهديدا وجوديا لها بعد ملء الخزان الواقع وراء السد الذي سيشمل

ما يساوي الكمية السنوية الإجمالية من مياه النيل التي تتدفق نحو سد أسوان العالي ويمكن بلورة موقف مصر من إنشاء سد النهضة في النقاط التي تضمنها البيان المشترك مع إثيوبيا على هامش مؤتمر قمة الاتحاد الإفريقي المنعقد في "مالابو" عاصمة غينيا الاستوائية يوم 27 جويلية 2014، وقد تضمن الموقف المصري النقاط التالية:

- محورية نهر النيل بالنسبة لشعب مصر، والإدراك المشترك للإحتياجات الشعب الإثيوبي للتنمية والتطور .

- التأكيد على الالتزام المتبادل بين مصر وإثيوبيا بمبادئ التعاون والاحترام وحسن الجوار واحترام القانون الدولي وتحقيق المكاسب المشتركة في العلاقات الثنائية بين البلدين

- التزام الحكومة الإثيوبية بتجنب أي ضرر محتمل من سد النهضة على استخدامات مصر من مياه نهر النيل واحترام نتائج الدراسات المزمع إجراؤها خلال مختلف مراحل تنفيذ المشروع- .

- اتفاق الجانبين على أولوية إقامة مشروعات إقليمية لتنمية الموارد المائية لسد العجز المائي المحتمل. وبعد الإعلان عن البدء في توليد الطاقة الكهربائية من السد في يوم 20 فيفري 2022 اعتبرت

مصر أن هذه الخطوة بمثابة خرق لكل الإتفاقات و المبادرات السابقة حول سد النهضة وتقاسم مياه النيل بشكل عام، كما توجه مندوب مصر الدائم لدى الأمم المتحدة السفير "أسامة عبد الخالق" إلى الإعلان عن تقديم خطاب لمجلس الأمن الدولي لتوضيح اعتراض مصر رسميا على خطوة إعلان إثيوبيا بشكل رسمي عن توليد الكهرباء من سد النهضة (جراية، 2022، صفحة 74). ومن اهم الاتفاقيات المنضمة لمياه النيل نجد

1- **معاهدة 1902** بين بريطانيا (نيابة عن السودان. تعهدت فيها إثيوبيا في المادة 3 بعدم القيام بأي إنشاءات على النيل الأزرق أو بحيرة هانا أو نهر السوبات من شأنها اعتراض سريان مياهها إلى النيل إلا بموافقة الحكومة البريطانية وحكومة السودان.

2- **معاهدة 1929** بين مصر وبريطانيا نيابة عن السودان وكينيا وتنزانيا وأوغندا تعهدت فيها بريطانيا بعدم القيام دون اتفاق سابق مع مصر بأي إنشاءات للري أو لتوليد الكهرباء يكون من شأنها الاضرار بمصالح مصر أو إنقاص منسوب المياه التي تصل إليها أو تعديل تاريخ وصولها. وقد حددت هذه المعاهدة

نصيب مصر من مياه النيل بمقدار 48 مليار متر مكعب والسودان 4 مليار متر مكعب في السنة. وأن لمصر الحق في الاعتراض على إنشاء أي مشروعات جديدة على نهر النيل وروافده.

اتفاقية تقاسم المياه عام 1959: كما تم توقيع اتفاقية تقاسم مياه نهر النيل بين مصر والسودان عام 1959 عشية إنشاء السد العالي. تضمن الاتفاقية بقاء حصة مصر المكتسبة من المياه ويضاف إليها 7.5 مليون متر مكعب ليصبح الإجمالي 55.5 مليون متر مكعب والسودان تصل حصته إلى 18.5 مليون متر مكعب، على أن يوافق السودان على بناء السد العالي. وتقوم الدولتان بمجموعة مشاريع لاستغلال المياه المهدورة من روافد النهر. ومن الملاحظ أن إثيوبيا غائبة تماما في هاتين الاتفاقيتين.

اتفاقية إطار التعاون بين مصر وإثيوبيا لعام 1993: وقعت الاتفاقية الإطارية في الأول من تموز/يوليو 1993 بين الرئيس المصري حسني مبارك، والرئيس الانتقالي لإثيوبيا، ميلس زيناوي. وتضم ثمانية بنود، وهي تبدو إطارا للتعاون الإيجابي بين صديقين. وتتحدث البنود الثلاثة عن التعاون بشكل عام والبنود الخمسة التالية عن موضوع مياه النيل. ومعظم الفقرات تتحدث بشكل عام عن التعاون في استخدام مياه النيل عبر محادثات بين الخبراء وعدم القيام بأي نشاط يتعلق بمياه النيل ما قد يضر بالطرف الآخر، والاقتصاد في استخدام المياه وحمايتها والعمل معا في مشاريع تزيد من منسوب ضخ المياه وحمايتها من الهدر، وإنشاء آلية مشتركة للتشاور، والعمل لإيجاد اتفاقية إطارية للتعاون مع بقية دول حوض النيل.

ومن الملاحظ أن هذه الاتفاقية إطار للتعاون كما سميت ولا تحمل أي تفصيل أو بنود تقنية ولذلك لا يستطيع طرف من الأطراف الموقعة أن يستخدمها لتثبيت أمر واقع ليس قائما على مبدأ "العدالة في التوزيع" الذي يعتبر الأساس في القانون الدولي المتعلق بتقسيم مياه الأنهار.

مبادرة حوض النيل 1999: وهي مبادرة وقعتها الدول العشر المشتركة في مجاري النيل وفروعه (قبل وجود دولة جنوب السودان) في تنزانيا لتطوير التعاون والتشاور والاستغلال الرشيد لمياه النيل. لكنها ليست اتفاقية ملزمة بل عبارة عن مبادرة حسن نوايا.

اتفاقية إعلان مبادئ وثيقة سد النهضة 23 مارس 2015: تعتبر هذه الاتفاقية أكثر الوثائق قربا للمعاهدات الملزمة، كونها وقعت بين الدول الثلاث مصر والسودان وإثيوبيا، وكونها مخصصة أساسا لقضية سد النهضة. وقد وقعها قادة الدول الثلاث: الرئيس عبد الفتاح السيسي عن مصر، والرئيس عمر البشير عن السودان، ورئيس الوزراء الإثيوبي هيلاماريام ديسالين. وتتكون الاتفاقية من عشرة بنود تتعهد الدول الثلاث بالالتزام بها. تؤكد الاتفاقية على مبادئ التفاهم المشتركة، والمنفعة المتبادلة، وحسن النوايا، والمكاسب

للجميع، ومبادئ القانون الدولي، والتعاون في تفهم الاحتياجات المائية لدول المنبع والمصب. كما تتعهد الدول الثلاث باتخاذ كافة الإجراءات بتجنب التسبب في الضرر خلال استخدام النيل الأزرق. وإن وقع الضرر، تتفق بالتنسيق مع الدولة المتضررة لتخفيف أو منع الضرر ومناقشة مسألة التعويض كلما كان ذلك مناسباً. من الواضح أن هذه الاتفاقية تختلف عن سابقتها، فهو يلاحظ انه اتفاقية وليست إطاراً للتعاون وموقعة من قيادات الدول الثلاث وفيها اعتراف بحق إثيوبيا في بناء السد. الغامض فيها موضوع الضرر والتعويض إضافة إلى قبول توصيات الخبراء المستقلين وقد تراجعت إثيوبيا عن هذا البند (صيام، 2020). عجز الجانبان عن تجاوز الخلافات الرئيسية من أجل وضع اللمسات النهائية على اتفاق ملء وتشغيل السد. حيث يدور الخلاف حول عدة نقاط، منها ما يتعلق بكمية المياه السنوية المسموح بعبورها، وإجراءات تخفيف الأضرار في دورات الجفاف المختلفة، ومنسوب المياه في كل من سد النهضة والسد العالي المصري في أسوان، وآلية فض المنازعات. والوسيط الوحيد في النزاع حالياً هو الاتحاد الإفريقي. ويحاول الاتحاد منذ حين المساعدة على إيجاد حلٍ للصراع. وقد فشلت حتى الآن محاولات التوسط للتوصل إلى تسوية من شأنها حل الجمود في نقاشات الثلاثي وتأمين التوصل إلى اتفاق بشأن إدارة سد النهضة. ويواجه ذلك مزيداً من التحدي بفعل غياب المرونة لدى طرفي النزاع. وتجعل الحجج الراسخة التي يقدمها كلا الطرفين الحل صعباً. ولم تسفر آخر جولات النقاشات التي عقدت في كينشاسا في 5-4 أبريل عن اتفاق لاستئناف المباحثات، واتهم كل طرف الآخر بإفشال المفاوضات. وتعتزم أثيوبيا الاستمرار في عملية ملء ثانية لخزان سد النهضة، عقب الملء الأولي الذي تم خلال نفس الفترة من عام 2020 (أسباب، 2021، صفحة 03).

في ذات النحو فأثيوبيا رفضت جهود الولايات المتحدة الأمريكية عامي 2019-2020 واعتبارها وساطة دولية لتسوية النزاع حول النهضة كما رفضت الوساطة الرباعية المقترحة من السودان، هذا ماجعل وزير الخارجية المصري يحدد رفض مر للماطلة الاثيوبية في التوصل إلى إطار قانوني ملزم ملء وتشغيل سد النهضة منوها بتمسك مصر بضبط النفس ومراعات حق الشعب الأثيوبي في التنمية وأن هذا الأمر لن يكون في مقابل التهاون في حق اشعب المصري في الحياة و الوجود ما يجعل ضرورة التوصل لاتفاق ملء وتشغيل السد ضرورة لا غنى عنها (العربي الجديد، 2023).

وفي الفترة الاخيرة تلعب الامارات دورا محرك في جولات المفاوضات اذ كانت هناك جولات من المفاوضات الفنية غير رسمية الشهر الماضي أي (أفريل 2023) لكن دون جدوى. واكد مصدر سوداني للعربي الجديد

أن الأزمة باتت تتعلق حالياً بتعنت وتمسك إثيوبيا بالحصول على حصة من مياه النيل وإعادة تقسيم الحصص بينها وبين مصر و الخرطوم وهو الامر المرفوض من هاذين الاخيرتين (العربي الجديد، 2023).

الخاتمة

ختاماً فإن الصراع حول المياه تخضع نظرياً لاجتهادات ومبادئ القانون الدولي والاتفاقيات المنعقدة بين أطرافه. وهناك العديد من العوامل والأسباب التي تساعد على ظهور ونشوب الصراع حول المياه بين الدول النهرية فلا تنحصر عوامل الصراعات حول المياه الدولية على المورد في حد ذاته، بل يتميز بالتعقيد و تتداخل فيه جملة من العوامل السياسية الاقتصادية، الاجتماعية... ليسلك بعدها أبعاداً مختلفة، حيث تتعدد العوامل المؤثرة في الصراعات حول المياه الدولية بين عوامل سياسية، اقتصادية، طبيعية، اجتماعية في ظل التغيرات المناخية وازدياد الطموحات التنموية للبلدان العالم التي تستلزم بناء منشآت على الأنهار الدولية و مصادر المياه المشتركة حيث باتت الاستخدامات غير الملاحية للمجاري المائية الدولية تبرز لسطح الأحداث. ومنها سد النهضة الذي شيدته إثيوبيا على نهر النيل الأزرق وما ينجر عنه من تداعيات على مصر بشكل أساسي . وعليه فبروز الصراع حول مياه الأنهار أدى إلى اهتمامات الدول بالأنهار الدولية، وذلك بسبب ما يحيط بها من مشكلات مختلفة بعضها يتعلق بقضايا الحدود والبعض الآخر بمشكلات ندرة المياه وسوء التوزيع، حيث تضاعفت الجهود الإقليمية والدولية لتنظيم مياه الأنهار الدولية وإيجاد نظام يكفل الاستفادة الكاملة للجميع، كما بُذلت عدة محاولات لتقنين القواعد العرفية والدولية المتعلقة بالأنهار الدولية والمجاري المائية، وكذلك الموقف الدولي منها. وبتزايد خطر هذه الصراعات أصبح المجتمع الدولي مدركاً بقضايا المياه وأهميتها المتصاعدة وما تنذر به من صراعات مستقبلية وحروب، تزداد بوادرها يوماً بعد يوم.

ومن جملة ما يمكن استنتاجه و التوصل اليه مايلي:

- أن المنشآت كسد النهضة و الاستخدامات الغير ملاحية و المفرطة على مستوى مياه الأنهار الدولية يهدد الامن القومي والانساني للفرد
- ان مصادر و موارد المياه المشتركة جعلت المياه ورقة ضغط سياسي وهو ما يلحظ في حالة اثيوبيا ومصر .
- أن القانون الدولي و الاتفاقيات المبرمة جاءت لحل مشكلة سوء التوزيع المياه وتحاول حماية حق كل فرد وكل دولة في الموارد المائية غير ان هذا لم يجنب تزايد الصراعات حول المياه وتجنب شح الموارد المائية بسبب بناء السدود على مستوى الأنهار الدولية .

- إن الماء هو الحياة. لهذا فإن انخفاض حصص الدول بسبب التغيرات المناخية او المنشآت على مصادر المياه يؤثر سياسيا واقتصاديا و اجتماعيا على الدول ومنه على الفرد الذي يعد المياه من الحاجيات الاساسية وبالتالي ندرته وشححه وانخفاضه أو تلوثه هو تهديد للامن الانساني.

قائمة المراجع:

1. ليدرون ليجرز. (1997). *المياه في العالم العربي ..آفاق واحتمالات المستقبل*. الإمارات العربية المتحدة..
2. ابو زيد م. (2010). نحو إدارة فعالة للطلب على المياه في المناطق القاحلة وشبه القاحلة :الرؤية المصرية) ,.
3. العربي الجديد. (02 03 2023). تاريخ الاسترداد 04 04 2023، من <https://shortest.link/m1WL>...
4. أسباب. (جوان، 2021). سيناريوهات - أزمة سد النهضة .. فرص الدبلوماسية والحرب. /أسباب، الصفحات 9-1.
5. احمد جاجان عباب حمد. (2018). تأثير سد النهضة الأثيوبي على مستقبل الموارد المائية في كل من مصر والسودان (دراسة في الجغرافية السياسية). *مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية*، الصفحات 223-246.
6. أحمد م. (31 جويلية 01 _أوت، 2009). القوانين والاتفاقيات الإقليمية والدولية لتنظيم تنمية واستخدام الموارد المائية *بمنتدى مستقبل المياه في السودان*. الخرطوم.
7. إسكندري. (1998). *محاضرات في القانون الدولي العام المجال الوطني للدولة*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
8. البحيري ز. (2016). القاهرة :الهيئة العامة المصرية للكتاب.
9. الحميد، ص. م. (2001). *بصراعات وحروب المياه*. القاهرة :مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع.
10. الربيعي ز. ع. (2013). الموارد المائية في الجمهورية العربية السورية الواقع والمستقبل *مجلة ابحاث البصرة* , 01(38).
11. الساعوري م. ع. (2009). افريل. (المياه مآزق الامن القومي والإقليمي في حوض النيل /أوراق سودانية , (8) 54.
12. السيد ع. (2002). *إدارة الأزمات والكوارث الطبيعية*. القاهرة :ميريت للنشر والمعلومات.
13. الصحة م. (2012). الحق في المياه نحو مستقبل حضري أفضل *صحيفة الوقائع*. 33 ,
14. العقالي ع. ا. (1996). *المياه العربية بين خطر العجز ومخاطر التلويح*. القاهرة :مركز الحضارة العربية للنشر والاعلام.
15. الكسم ب. (ربيع 1998). *وجهة نظر القانون الدولي في اقتراح تسعير المياه /الفكر السياسي*. 254, p. (02)
16. المتحدة ا. (جوان، 2015). *الماء من أجل الأمن الغذائي والتغذية*.
17. المصري ج. (1996). *الأطماع الإسرائيلية في المياه العربية*. باريس :مركز الدراسات العربي _الأوروبي.
18. بكر. (2000). *حروب المياه في الشرق الأوسط الجديد*. القاهرة :ميريت للنشر والمعلومات.
19. بولوك د. (1993). *حروب المياه :الصراعات القادمة في الشرق الأوسط*. لندن.
20. بيسواس م. أ. (2010). *المياه كحق من حقوق الانسان في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا*. بيروت.
21. خليفة ع. ك. (1994). أزمة المياه و قضية السلام في الشرق الأوسط *مجلة الحياة*. 18, p.
22. خليل ر. (2016). بيروت :المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية مجلس وزراء العدل العرب جامعة الدول العربية.
23. رشوان . م. (2018). (نحو تعزيز التعاون حول الأنهار الدولية في أفريقيا *مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل*.
24. سلمان ، أ. ح. (2010). الأمن الغذائي في دول حوض النيل.

25. شكراني، ح. (2013). سبتمبر. (العدالة المائية المائية من منظور القانون الدولي برؤى استراتيجية، (04) 01، p. 74_119.
26. شوقي، إ. (2020). <http://www.anntv.tv/new/showsubject.aspx?id=112304>. Récupéré sur <http://www.anntv.tv/new/showsubject.aspx?id=112304>.
27. صادق جراية. (سبتمبر، 2022). المنظورات القانونية والسياسية للصراع الدولي حول مياه نهر النيل: مجلة العلوم القانونية والسياسية، الصفحات 66-85.
28. صبور، م. ص. (2001). مستقبل الحضارة الإنسانية. د. الأمين، (Éd.). مصر.
29. صلاح. (s.d.).
30. عباس محمد شراقي. (01 أكتوبر 2018). تداعيات سد النهضة الأثيوبي على الأم المائي المصري. المؤتمر الدولي الخامس عشر بعلوم المحاصيل.. مصر: المركز الوطني للتوثيق والمعلومات NIDOC. (صفحة 14)
31. عبد الحميد صيام. (20 جوان، 2020). القدس العربي. تاريخ الاسترداد 26 03، 2023، من <https://urlis.net/riyhkf86>.
32. عبد الله راشد سلامة العرقان. منشور صالح محمود العمري. (جانفي، 2022). سد النهضة ومخاطره على الأمن المائي المصري 2010-2021. دراسات وأبحاث، الصفحات 551-572.
33. فتح الرحمن، ع. (2012). البعد المائي وأثره على العلاقات بين دول حوض النيل. السودان: أفوريسيرش للنشر عبر الشبكة العنكبوتية.
34. محمد، د. إ. (2000). المياه والعلاقات الدولية. القاهرة: الدار العربية للطباعة والنشر.
35. محمود، أ. (2006). نحو إدارة فعالة للطلب على المياه في المناطق القاحلة وشبه القاحلة: الرؤية المصرية، المؤتمر الدولي الثاني للموارد المائية والبيئة الجافة، 2006، ص، 09، 10. المؤتمر الدولي الثاني للموارد المائية والبيئة الجافة.
36. موسى، ص. (1992). إفريقيا. (المؤتمر الدولي للمياه والبيئة /السياسة الدولية. p. 284، (108)
37. هناء محمد سليم الأزيدة. (2022). النزاع الدولي حول سد النهضة بين مصر و إثيوبيا والسودان. مجلة جامعة الزيتونة الردينية للدراسات القانونية، الصفحات 78-100.